

اعا كونهما الصغرى فلان الكبرى حكمت بنسبة الكبرى الى كل افراد
 الاوسط في زمانه او بشرطه فثبت للاصغر ما دام الاوسط له او دائما
 فدا كما وان وقتنا وقتنا وان عرفت فهذا الوجود ليجوز صدق اخرى
 العاضدين في مادة الضرورة فلا يكون الاكبر للاصغر لا دائما كقولنا كل
 انسان حيوان وكل صاحب حيوان ما دام صاحب حيوان كذا
 الملازمة وايضا قيدا لوجود سالبية كوال دخل له في الإنتاج في هذا الشئ
 كذا قالوا لا يعبدان يقال الكبرى اذا كانت مشروطة عامة فيكون
 كالصغرى من غير حدث قيدا لوجود لان الكبرى حكمت بان ما هو
 افراد الاوسط له نسبة كالأكبر بالضرورة فيفسر الاوسط فيكون
 للاصغر ايضا ضرورية بذلك الشرط فيبقى تلك المفهومة باعتبار
 الاوسط ولي كانت الصغرى حاكمية يكون الاوسط للاصغر
 دائما ليكون نسبة الاكبر اليه لا دائما ايضا وح ممتنع اختلاط الشرط
 الصادقة مع اللازم في مادة الضرورة وهذا ذكر من المثال ايضا
 قيدا للمشروطة وعدم افتحاح السالبة منقودة لا يوجب عدم اتانها
 في ضمن الدركية فانهم وكل على لمة فان العلم المطابق عند الام
 واما عرفت الضرورة للحضة بالصغرى فلان الكبرى انما حكمت بنسبة
 الاكبر الى ما صدق عليه الاوسط مطلقا سواء كان بالضرورة او
 في زمانه فثبتت للاصغر وان كان بالضرورة لا يلزم منه كون نسبة
 الاكبر ضرورية وكذا لا يخرج اليه الضرورة المحتملة بالكبرى اذ غاب
 ما يلزم منها ضرورة لنسبة الاكبر فيفسر الاوسط للمام يجب كذا
 الاوسط ضروريا له لم يكن الاكبر ضروريا له واما انقسام قيدا

الوجود

الوجود في الكبرى فلا ادراج اليه بقدر ظهوره من هذا البسيطة
 الصغرى مع المشروطة العامة يخرج تلك البسيطة وكذا المركبة
 يخرج المركبة على ما ذكرنا واما عند القوم في امشي بعد عرفت قيدا
 الوجود في العينية والعامة مع الدائمات دائرة مطلقة ومع الوصف
 عينية عامة ومع الوقتين والمتشربتين مطلقا وقية ومطلقة مقسمة
 مع المطلقة العامة والوجوديتين مطلقا وعامة والحياتان كالعامة
 لا يزيد في التسخير قيدا للاوام ولا يصح الاختلاط من احد الدائمات
 مع اخرى كالحصين صادرة المقدمات ولا يلزم التسخير ضرورية
 للازمة او دائمة لا دائمة هذا على الله الكمال فان العلم الغير وفي
 الشك الثاني فيفسر بشرط ان احدهما احدا لهما من امداد وام الصغرى
 بان يكون دائمة او ضرورية او انفاس سالبية الكبرى اي كبرى الكبرى
 من القضايا الستة التي تنعكس سوالها سواء كانت موجبة او
 سالبة وايضا الصغرى من الاحد عشر غير الدائمات والكبرى من
 السبع البقية المنعكسة السوال وح تدعيها التسخير في كل تخفف
 مظلم ما دام تخفف الا دائما او وقت خيل لية الارض لا دائما ولا يفتح
 من الترخيم وتقت البرسيم لا دائما مع كذب التسخير وهذا فضلا
 الاخصر لما لم يتبع ما هو اعم منه والثاني ايضا احدا لهما من كون المكنة
 سواء كانت صغرى او كبرى مع الضرورية او كبرى مشروطة
 اذا كانت صغرى حاصل هذا الشرط عدم استعمال المكنة الصغرى
 الاعم الضرورية الكبرى او احد المشروطين والمكنة الكبرى كذا
 مع الضرورية لا غير سيات ذلك لولا ان كان الكبرى المكنة اعم